الأمم المتحدة S/2015/9

مجلس الأمن

Distr.: General
8 January 2015
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أحيل إليكم ضمن مرفق هذه الرسالة البيان الصادر عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، في نهاية المهلة المحددة لعناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (انظر المرفق).

وترجو حكومة بلدي ممتنة تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينياس غاتا مافيتا
السفير
الممثل الدائم

130115 120115 15-00212 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بيان الحكومة بشأن عملية النزع الطوعي لسلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بعث قادة القوة السلبية الرواندية ''القوات الديمقراطية لتحرير رواندا'' رسالة إلى عدة شخصيات في العالم يخبرونهم فيها بالتزامهم بالمضي، اعتباراً من ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤ وبحضور شهود، في عملية النزع الطوعي لسلاح مقاتليها الموجودين منذ عدة سنوات في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية الكونغوليتين.

وبناء على تفويض من رؤساء الدول، وحرصاً على الأرواح البشرية، قرر وزراء الخارجية والدفاع الوطني في الدول الأعضاء في كل من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، خلال اجتماع مشترك عقد في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ في لواندا بأنغولا، إمهال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مدة لا تتجاوز ستة أشهر، أي إلى غاية ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، للوفاء بهذا الالتزام، وإلا فسيُعتمد الخيار العسكري ضد مقاتليها الذين لم يسلِّموا سلاحهم طوعاً بحلول ذلك الموعد.

واليوم، الجمعة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تلاحظ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والآلية المشتركة الموسعة للتحقق المؤلفة من خبراء عسكريين من جميع الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي، الشهود على عملية نزع السلاح الطوعية التي أعلنت عنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تلاحظ أن كل من استسلم من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم يتعد ثلاثة أفواج، كانت على النحو التالي:

- في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤: سلَّم ١٠٤ مقاتلين في كاتيكو بمقاطعة كيفو الشمالية ١٠٤ قطع سلاح، من ضمنها أسلحة جماعية؛
- في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤: سلَّم ٨٣ مقاتلاً في كيغوغو بمقاطعة كيفو الجنوبية ٨٣ قطعة سلاح، من ضمنها ثمانية أسلحة جماعية؛
- في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤: سلَّم ٨٤ مقاتلاً في بولوسا في كيفو الشمالية ٣٧ قطعة سلاح وسلَّم ٦٧ مقاتلاً في بورهيني بكيفو الجنوبية ٣٠ قطعة سلاح، من ضمنها جميعاً ١١ سلاحاً جماعياً.

وبذلك يكون قد استسلم ما مجموعه ٣٣٧ مقاتلاً وسُلِّمت ٢٥٤ قطعة سلاح، وهو ما لا يمثل سوى نسبة ٢٦ في المائة من العدد الإجمالي لمقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين كان قد قدَّر عددَهم بنحو ١ ٣٠٠ فرد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ فريقُ تقييم عسكري أُنشئ لهذا الغرض في مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ويضم خبراء عسكريين من جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة الإقليمية.

ومن الواضح إذن أنه على الرغم من كل النداءات الملحّة والحوافز المختلفة، سواء من جمهورية الكونغو الديمقراطية أو من المجتمع الدولي، وبعد سبعة أشهر من بدء عملية النزع الطوعي لسلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإن هذه العملية لم تؤت الثمار المنتظرة منها بعد المهلة النهائية التي حُددت لها في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وبناء عليه، وحرصاً على سلامة الناس وممتلكاتهم، والتزاماً بما قُطع من تعهدات، ولا سيما القضاء على جميع القوى السلبية وكل الجماعات المسلحة الموجودة في أراضي البلاد، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تُعلم الرأي العام الوطني والدولي بأنه ابتداء من تاريخ اليوم، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصبح الخيار العسكري ضد مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين لم يسلِّموا بعد أسلحتهم طوعاً أمراً لا مفر منه، وأن جميع الإجراءات اللازمة قد اتخذت وستتَّخذ لهذا الغرض.

حُرر في كنشاسا، يوم ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
عن رئيس الوزراء، رئيس الحكومة
ويلي ماكياشي
نائب رئيس مجلس الوزراء،
وزير التشغيل والعمل والرعاية الاجتماعية